

العنف الأسري (المنزلي) في اليمن (مدينة عدن)

أ. م. د. معن عبدالباري قاسم

أستاذ علم النفس الطبّي المساعد

رئيس قسم العلوم السلوكية

كلية الطب و العلوم الصحية

رئيس فريق الباحثين النفسانيين

مركز العلوم & التكنولوجيا جامعة عدن

1. مقدمة :-

تعتبر الأسرة ، الوحدة البنائية الأساسية في المجتمع . وفي مجتمعنا اليمني ، العربي ، والإسلامي تحظى الأسرة بدور ومكانه خاصة في إطار منظومة متكاملة من خلال عملية التنشئة الاجتماعية . أن ظاهرة العنف المنزلي أو العنف داخل الأسرة تمثل شكلاً من أشكال الصراعات النفسية والاجتماعية . وبالرجوع إلى العديد من المراجع العربية والعالمية ، فإنها تؤكد على أن هذا العنف يكون موجهاً بدرجة رئيسية نحو المرأة وتتوالى عواقبه على الأطفال الذين يكونون أكثر ضحاياها . هذا و نستعرض في هذه الورقة واحدة من المشكلات السلوكية شديدة التعقيد في طريقة ملامستها وبحثها إذا ما أخذنا بعين الاعتبار خصوصية واقعنا الاجتماعي الشرقي المحافظ . ان دراسة مشكلات العنف المنزلي وما يعنيه من مترتبات العنف الموجه بدرجة رئيسية ضد المرأة وبالتالي نحو الأطفال ، إنما يلامس وحدة النسيج الأول في المجتمع (الأسرة) . وبفضل النهوض التنموي الذي يشهده الوطن والمؤشرات الأولية الطبيعية لاستقرار عجلة التنمية المستدامة ، فإننا نجد أن تناول المشكلات الاجتماعية ببعدها النفسي ومحاولة دراسة هذه الظواهر ورصدها وتقدير حجمها وإعداد التصورات والمشاريع المستقبلية للتصدي الوقائي لها ومعالجتها إنما يمثل واحدة من المهمات الصعبة أمام ذوي الاختصاص بالأمر والمهتمين بقضايا الإنسان . ان مؤشرات العنف داخل الأسرة واليات ووسائل تكونها إنما تعكس بشكل أو بآخر جذور العنف و تطوره داخل المجتمع وذلك في إطار التطور الاقتصادي والاجتماعي المتنامي، بحيث تزداد طبيعة العلاقات الإنسانية

تعميقاً، كإفراز منطقي لهذا الارتقاء. والذي يعكس نفسه سلباً وإيجاباً على سلوك الإنسان نحو ذاته والآخرين .. و من خلال هذه الدراسة سنتعرف على مجموعة من الدراسات العالمية ذات الصلة المباشرة لمشكلات العنف المنزلي. كما نحب ان نشير الى انه لم تتوفر أي دراسات منشورة بحسب علم الباحث حول هذا الموضوع في البيئة اليمنية حتى الآن.

٢. أهداف الدراسة :-

تهدف هذه الدراسة إلى :-

١. التعرف على حجم ظاهرة العنف المنزلي في البيئة اليمنية (مدينة عدن) .
٢. التعرف على دور العامل الاقتصادي والاجتماعي في هذه الظاهرة .
٣. التعرف على بعض الآثار النفسية لهذه الظاهرة سوء على الأم أو الأطفال .
٤. تكوين قاعدة بيانات ومعلومات إحصائية للاستفادة منها مستقبلاً .

٣. أهمية الدراسة :-

يكتسب هذا الموضوع أهمية من خلال :-

- ١- عدم وجود أي أبحاث علمية أنجزت ونشرت من سابق في هذا الموضوع.
- ٢- زيادة أعمال العنف داخل المجتمع اليمني ومنها العنف المنزلي .

٤. تعريف المصطلحات :-

٤.١ الأسرة :- تعتبر الأسرة في معناها الأكثر دقة وحدة القرابة الأساسية . وفي محتواها (بحده الأدنى - أو السنوي) هي : الأم ، الأب ، ونسلهم وذريتهم . ويمكن أن تكون كذلك الأسرة ممتدة والتي تضم الأجداد ، الأعمام ، الأطفال بالتبني . وكل ما يتعارف عليه في الكيان الاجتماعي . ولقد أعطى علماء الاجتماع والانتربولوجيا لاحقاً تصنيفات مختلفة لأنواع الأسر بحسب اختلاف الثقافات والمجتمعات . (Arthur Reber - 1995)

٤.٢ العنف الأسري (المنزلي) :-

أن تحديد أو تعريف المشكلة دائماً ما يكون الخطوة الأولى والأكثر أهمية عند التمييز في المشكلات العلمية أو الاجتماعية .

ولهذا فأننا سنستند في مرجعنا للتعريف هنا إلى أكثر المؤسسات العلمية والاجتماعية عراقية في العالم ، حيث عرفت الجمعية الأمريكية لعلم النفس العنف المنزلي على أنه نمط من السلوك السيئ والمتضمن أوسع نطاق من سوء المعاملة والمعالجة الجسدية والجنسية

المستخدمة من فرد ضد الآخر ذو العلاقة الحميمة به لينال أو يحصل على بملطه جائرة عالية من خلال سوء أستخدم القوة أو ليبقى محتفظاً بذلك الشخص من خلال سوء المعاملة بالقوة والسيطرة والتسلط عليه. ولقد أظهرت الدراسات النفسية بأنه عندما يوجد شكل من العدوان في الأسرة، فإن أشكالاً أخرى أكثر شبيهاً تقع أيضاً. وذلك أن العنف في الأسرة له علاقة مباشرة بالعنف في المجتمع وبالأشكال الأخرى من العدوان والعنف الموجه نحو الجنودية. كذلك فإن مصطلح العنف (Violence) وسوء المعاملة abuse تتعاطى باستخدامات مختلفة بحسب اختلاف الاختصاصات أو عند الناس غير المختصة. فعمل سبيل المثال عندما نناقش العنف المنزلي، فإن مصطلح (عنف) نوعياً يتضمن سوء المعاملة الجسدية، الجنسية والنفسية التي دائماً، مع أنها ليست حصراً، موجه الاتهام مباشرة ضد شريك أو قرين المرأة. مع ذلك فإن مناقشة نفس أنواع سوء المعاملة الجسدية، الجنسية والنفسية ضد الأطفال، نجد استخدام مصطلح (سوء معاملة الأطفال) بدلاً عن (عنف). كذلك الحال نجد مصطلحات تعرف العنف المنزلي يتضمن سوء معاملة الزوجة، عنف الرجال ضد شريكاتهم النساء، سوء معاملة المرأة، ضرب النساء أو سوء معاملة الشريك. البعض درج على استخدام مصطلح (العنف الأسري) كترديد للعنف المنزلي وجزء من أرتبط هذه التعريفات يرجع إلى أماكن ممارسة النشاط (للملاجئ ودور الرعاية للأطفال) تحبذ العنف الأسري) مؤسسات الضبط القانوني تحبذ العنف المنزلي. (Lenore Walker - لينور ووكر 1999)

وفي واقعنا اليمني فإننا نرى من وجهه نظرنا أن التعاطي مع مفهوم العنف الأسري هو الأكثر ملائمة للدراسة والبحث والمناقشة في واقعنا الاجتماعي الشرقي والإسلامي المحافظ على اعتبار أن طبيعة العلاقة بين الذكر والأنثى تكتسب شرعيتها القانونية من خلال العلاقة الأسرية، على أنني احتفظ بالمصطلح الآخر (المنزلي) للتقريب، المطابقة و المواكبة مع الدراسات العالمية.

٥ الإطار النظري ودراسات سابقة حول العنف المنزلي:

بسبب من صعوبة تناول هذا الموضوع بالبحث والدراسة والتعاطي معه في إطار (المورث الثقافي والاجتماعي) الذي يعتبر الأسرة من المقدسات والحرمان التي لا يسمح الخوض فيها، على الصعيد اليمني أو العربي والشرقي عموماً، فإنه بات من الصعوبة بمكان العثور على المراجع التي تتناول هذه القضية على الصعيد المحلي، وان وجدت فيها

محدودة جداً وتعذر الحصول عليها، ناهيك عن ظروف تدني مستوى خدمات المكتبات لدينا . لهذا السبب تغلبت الاستعانة بالدراسات الأجنبية، التي في تقديرنا أنها تلامس قدراً كبيراً من هذه المشكلة مع ألاخذ بعين الاعتبار مسألة الفروق العبر ثقافية للأمم والأديان . وفي هذا الصدد فأننا نميل إلى النظر إلى مسألة العنف الأسرى (المنزلي) من خلال أربع زوايا يمكننا أن نعتبرها الأركان الأساسية لمنطلقنا القادمة في التناول والتحليل لهذه الظاهرة سوى على مستوى هذه الدراسة التي بين أيدينا أو ما نريد التوجه إليه مستقبلاً في هذا الموضوع .

٥-١. العنف الأسرى والمسألة القانونية :-

تجمع العديد من الدراسات على أن طريقة فهم تعامل المؤسسات مع مسألة العنف المنزلي ، تختلف من دولة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر ، بحسب تطور منظومة التشريع فيه. وكذلك درجة رقي المجتمع (سياسياً ، ثقافياً ، اقتصادياً ، اجتماعياً) . كما أن العديد من المنظمات النسوية ومنظمات الخدمة في العالم ، دعت في العقود الأخير من القرن الماضي إلى التعاطي مع مسألة العنف المنزلي أو العنف ضد المرأة كموضوع من موضوعات حقوق الإنسان (تقارير الأمم المتحدة ١٩٨٩، ١٩٩٣) .

أن فلسفة التشريع القانوني التي أعطيت حق التسلط للرجل على المرأة هي التي تجد تعبيرها اليومي في طريقة التعامل الذي لا يأخذ بعين الاعتبار مسألة العنف ضد المرأة أو الأطفال وإجمالاً العنف الأسرى أو المنزلي كفعل جنائي يجب التصدي له على مختلف مؤسسات الضبط القانوني وهذا ما أشارت إليه دراسات عديدة أجريت في أمريكا اللاتينية : باولا Gillian (المكسيك ١٩٩٩) ، ماري السبيرج وزملاءها شيلبي ١٩٩٩ ، جيليان فديست Mary Ellsberg -نكيراجوا - (١٩٩٩) ، كما أن دولاً متطورة مثل اليابان لم يتم التعامل الجدي فيها مع هذه المسألة إلا في وقت متأخر منذ عام ١٩٧٣ حينما بدأت الحكومة التحرك لتحديد أشكال العقوبات ضد سوء معاملة الاطفال . على أن مؤسسة الشرطة لا تتعامل بجدية مع قضايا العنف ضد المرأة ما لم يصل حداً جنائياً خطيراً (جينكو كوزي Junko Kozu اليابان ١٩٩٩) .

وفي روسيا أشارت دراسة شارون (Sharon) إلى أن مستوى العنف المنزلي هناك يتجاوز ٤-٥ مرات عنة في الغرب حيث أن إحصاءات ١٩٩٤ أكدت أن ١٤ ألف فتاة قتلت من قبل زوجها وان ٥٦ ألف إصابة من اصل ٣٢١ ألف حالة إصابة كانت ضد النساء . وأنة

في عام ١٩٩٥ قتلت ١٥ ألف امرأة من زوجها وبحسب تصريح ايكترينالكوفا مستشارة الرئيس الروسي لشؤون النساء بأن معدل قتل النساء من رجالهن سنوياً ٤ ألف امرأة، مقارنة ١٤٣٢ امرأة يقتلن سنوياً في أمريكا .

أن الجذور التاريخية للموقف التشريعي في روسيا من العنف ضد المرأة يرجع إلى عدم معاقبة الرجل بقتل زوجته وإعدام الزوجة في حالة قتلها لزوجها (تشريع القرن ١٧) أن حقوق المرأة لمساواتها في العمل أنهم نصف المجتمع لم تظهر إلا مع حقبة قيام الثورة الاشتراكية في روسيا ١٩١٧ . وحتى اليوم تعتبر الشرطة مسألة العنف ضد المرأة قضايا أسرية تعالج بين أطرافها (أتود Attwood ١٩٩٠).

كما إن المؤتمرات الدولية للمرأة في الآونة الأخيرة (بكين ١٩٩٥) أكدت على أن مسألة العنف ضد المرأة ليست قضية نفسية ، قانونية اجتماعية فقط ولكنها تندرج في صميم موضوعات حقوق الإنسان . حيث تكون المرأة ضحية للعنف ، بمختلف صورة من قبل الرجال . وفي هذا الصدد نجد مجموعة من الدول الأوربية، الولايات المتحدة الأمريكية وبعض من دول أمريكا اللاتينية قد سارت قدماً في التصدي القانوني لظاهرة العنف المنزلي . أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر في طليعة الدول التي أصبح التشريع في العقود الأخيرة يدين العنف المنزلي، وتتخذ إجراءات قانونية ضد مختلف أشكال (ضد المرأة ، الأطفال.. الخ) (لينور ووكر - ١٩٩٩)

كما نجد في بريطانيا استيعاب وفهم أكبر للقضية في أقسام الشرطة من خلال التعامل مع جرائم العنف المنزلي (أيد وارد Edwards ١٩٩٦) كذلك لوحظ في البرازيل قيام الدولة بتطوير وتكوين مراكز شرطة خاصة للنساء وضحايا العنف المنزلي ووظفت نساء في هذا المجال لمزيد من الفهم والتعاون للتصدي لهذه المشكلة .

ومن الملحوظ انه في العشرين السنة الأخيرة جرى تغير كبير في الموقف من العنف المنزلي ومع ذلك ما زال مطلوب الكثير للتصدي لهذه الظاهرة فرغم التغيرات الكبيرة في التشريعات لصالح المرأة لحمايتها من العنف إلا أنه لوحظ على سبيل المثال في بعض الدراسات في الولايات المتحدة أن ٧٠ % من تقارير العنف المنزلي جاءت بعد عملية الانفصال بين الأزواج (ليز & ستاهلي Liss & Stahly ١٩٩٣) .

وفي إطار المعالجة القانونية لهذه الظاهرة يرى عدد من الباحثين (هيز 1994 ، تشرمان ، برك ١٩٨٤) إن احتجاز الرجال المتسببين في العنف ومعاقتهم بالسجن له اثر كبير في وضع حد لمسألة العنف ضد المرأة.

على إن العديد من الباحثين يجمعون على انه من المهم بمكان التوصية بوضع حد للعنف من خلال العمل المشترك للاختصاصيين النفسانيين ومؤسسات الضبط القانوني بحيث يقترن العقاب بالعلاج ، وهذا الإتجاه الذي يسانده الباحث.

٥_٢. العنف الأسرى والوضع الاقتصادي :-

تؤكد الكثير من الدراسات التي أجريت على مشكلة العنف المنزلي حول العالم للعوامل الاقتصادية دوراً كبيراً ، حيث أن تبعية الالتزام بتوفير المتطلبات اليومية لتأمين المعيشة لأفراد الأسرة ، وفي ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية من تقشي البطالة وارتفاع الأسعار والتضخم يزيد من أشكال العنف ضد المرأة ، لأنها لا تساهم في عملية الدخل المادي ، أي لاتملك حق الاستقلالية الاقتصادية والمساهمة في القرار مما يعنى مزيد من التبعية للرجل وبالتالي المزيد من العنف نحوها (جينكو كوزي ، شارون ، جليان فاوست ، باولا ، ماري السبيرج وأخرون-١٩٩٩) كما أنه في مجتمعنا العربي واليمني تظل مسألة الحاجة المادية وعجز المرأة وعدم توفر الفرص للعمل لها واحد من العوامل الرئيسية لتحملها لمختلف أشكال المعاناة كوسيلة للحفاظ على الأسرة وبقاءها (حمودالعودي،١٩٨٠،صفوح الاخرس ١٩٨٠)

أن الفقر والباطلة التي يعاني منها المجتمع قد تكونان وراء ارتفاع مستوى العنف، ففي دراسة أمل العوادة (١٩٩٨) كانت نسب الأسر الفقيرة من عينة الدراسة على النحو التالي :
اسر بلا دخل تمثل ٧،٩ %، واسر دخلها اقل من ١٠٠ دينار ٢٣،٩ % واسر دخلها اقل من ٢٠٠ دينار ٣٦،٤ % وبذلك تكون نسبة الأسر ذات الدخل المتدني ٦٨،٢ %.

أن البحوث السائدة هذه الأيام تعزز الفرضية القائلة أن العنف الأسرى أكثر انتشاراً بين الأسر التي تعيش وضعا متدنياً من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ولكن هذا الاستنتاج لا يعني أن العنف الأسرى مقصور على الأسر من الطبقات الدنيا فهو موجود أيضا لدى الاسر عبر طيف الحالة الاقتصادية الاجتماعية (رمو، ١٩٩٧) ففي دراسة قام بها سترانس وجليس تبين ازدياد العنف بمقدار الضعف ضد أطفال الأسر ذات الدخل المنخفض مقاساً بالأسر ذات الدخل العالي ولكنها اكتشفت أيضا إن الأسر الأكثر فقراً والأكثر غنى تسى ، كما يبدو ،

معاملة أطفالها بدرجة أقل (رمو ١٩٩٧) .

والبطالة أيضا عامل أخسر أخر ففي فترة عدم العمل فإن اعتداء الذكور على الإناث أو الأزواج ضد زوجاتهم وأطفالهم يزداد ، والأزواج الذين فجأة وبصور غير متوقعة يفقدون عملهم ربما يمارسون العنف ضد أطفالهم وعلاوة على ذلك فإن البطالة تخفض من الوضع الاجتماعي للوالدين وهذا يترتب عليه تخفيض من مستوى تقدير الذات وبذلك يحاول الأب العاقل عن عملة تعويض سلطة التي افتقدتها من خلال السلطة والسيطرة الجسدية والعنف (Craig، ١٩٩٦)

٣-٥. العنف الأسري والموروث الثقافي والاجتماعي :-

يلعب الموروث الثقافي والاجتماعي دوراً كبيراً في مسألة العنف المنزلي وهذا ما تؤكدته الدراسات في هذا الصدد (حمود العودي، ١٩٨٠، صفوح الاخرس، ١٩٨٠، لينور ووكر و آخرون ١٩٩٩، محمد ابو عليا، ٢٠٠٠).

ففي مجتمع أمريكا اللاتينية يعتبر خضوع المرأة للرجل وتقبل فكرة أن العنف نحوها ما هو ألا تعبير عن الحب ، كذلك تكرر العادات أن المرأة ملتزمة بتقديم الخدمة في الأساس إلى الآخر أي كيف ستتجز دورها من خلال العلاقة مع الآخرين ، ولا يبتعد كثيرا تأثير المنظومة السياسية في هذه الظاهرة فإن ممارسة العنف ضد النساء في عهد الديكتاتور بيونشيت في تشيلي وعادة اغتصاب النساء التي شارك أحد أقاربهن في المعارضة كرست تبني الدولة رسمياً للعنف ضد المرأة، وتحويلها إلى عادة في التعامل مع الخصوم (باولا، ١٩٩٩) وفي مجتمعنا العربي واليمني تغرس الكثير من المفاهيم الجندرية التحيزية ذات الترويج لصالح الرجل وما يمكنه للسير بعيداً في مستوى تسلطة وطغيانه على المرأة ، ويسود السلوك السلوطي في بيتنا العربية بعامه والأسر بخاصة ، والأب السلوطي المهيم يمثل نمودجا للسيطرة ، والذي يعتبر باقي أفراد الأسرة نمودجا للخضوع ، كل ذلك يتزامن ويتوافق مع خطر العنف ، ويرتبط بالسلطوية الموروث الاجتماعي الذي يتبدى فيه العنف في تفضيل إنجاب الذكور على الإناث الأمر الذي يزيد من فرص العنف لاسيما إذا كان المولود بنتاً ، وعموماً ثقافة المجتمع السائدة التي تمجد سلطة الأب وسلطة الذكر تفتح المجال للعنف وبخاصة عنف الرجال على النساء لأنهن الأضعف . (د. محمد أبو عليا/ ٢٠٠٠)

وبسبب من تدني مستوى التعليم وانتشار الأمية والفقر والأمراض فإن الكثير من القوى المجتمعية تستغل ذلك للتفسير الخاطي للدين في توظيفه وتبريره للعنف الأسري بل ويجري

في العديد من الحالات تجاهل تلك النصوص الدينية الصريحة والواضحة في موقفها من حقوق المرأة والاسترشاد بالعادات القديمة (لصور ما قبل الإسلام) (د/حمود العودي ١٩٨٠) وحتى في التراث الشعبي نجد ذلك التقبل والتبرير للعنف الأسري ((ضرب الحبيب مثل أكل الزبيب)) ((اضرب ابنك واحسن ادية)).. الخ.

٥-٤- العنف الأسري والاضطرابات السلوكية والعقلية :-

بسبب من تنامي دور العلوم السلوكية والطب النفسي واسها مهم الفعال في تحليل العديد من المظاهر السلوكية والاضطرابات العقلية وبالإضافة إلى الاكتشافات العلمية الحديثة في الهندسة الوراثية والعلوم العصبية، قد ساعد كثيرا في التعرف على دراسة الشخصية ودرجة الاستثارة للعنف، وذلك من خلال جملة من الارتباطات سوى بمراحل الطفولة المختلفة أو تأثير الأمراض المزمنة والتشوهات الجنسانية، تغيرات المزاج وحالة الجهاز العصبي وتفاعله مع الوسط المحيط ومشكلات نمائية أخرى (WOOLFOLK 1998) وتعد الفترة النمائية (سن المراهقة) مرتبطة بالعنف الأسري إذ فيها تكثر الاعتداءات فقد شكلت الفئة العمرية من (١٥-١٨) سنة أعلى نسبة من ضحايا العنف حيث بلغت ٢، ٧٢% ويعزي ذلك إلى مشكلات المراهقة والاضطرابات التي يواجهها المراهق (البليبيسي ١٩٩٥) وهناك عوامل مرتبطة بالأباء، فكثير منهم يسيئون معاملة أطفالهم وزوجاتهم بسبب اضطراب في شخصياتهم بشخصياتهم فقد أفاد ٤١،٥% من النساء اللواتي تعرضن للعنف إن سبب ذلك يعزي إلى مشكلات نفسية يعانيتها الزوج (العوادة ١٩٩٨)، وعند مقارنة الأباء الأزواج الذين يستخدمون العنف بغيرهم ممن لم يستخدمونه نجدهم يتسمون بالعزلة وبالعجز والاكتئاب، وانهم لا يملكون ضبطا لدوافعهم، وعدم قدرتهم على تحمل الإحباط، وكثيراً ما يلاحظ عليهم سوء استخدام المواد ووجود الكحولية في هؤلاء الأشخاص (محمد أبو عليا-٢٠٠٠) وفي دراسة (العوادة ١٩٩٨) كانت نسبة الأمهات اللواتي تعرضن للعنف بسبب تعاطي الزوج للكحول ٣١،٩% ومن ناحية أخرى يتسم الأباء والأزواج الممارسون للعنف بضعف احترام الذات وعدم الرضا عن العمل، وجود انتماء ديني (رمو ١٩٩٧) والجهل بتربية الأطفال والتوقعات غير الواقعية (رمو ١٩٩٧) والتوقع السيئ من سلوك الطفل أو الزوجة، كما أن لديهم الرغبة في إرضاء حاجاتهم الانفعالية غير المناسبة عبر الطفل أو الزوجة (WOOLFOLK, 1998).

ويشير أذنب الموضوع إلى أن الأباء الذين يمارسون العنف هم اصلا لديهم تاريخ في هذا الموضوع ، فهؤلاء نشأوا في بيوت تعسفية خلال طفولتهم والأمر نفسه يتكرر مع أطفالهم (Craig, 1996) فالعنف يولد عنف . "VIOLENCE BEGETS VIOLENCE". وأكدت الفرضية القائلة بان الحوادث في : طفولة الوالدين أنفسهم على تكرار ممارسة العنف ضد الأطفال ، فقد كشفت دراسة شتراوس وزملائه على أن الأطفال الذين شاهدوا إباءهم يضربون بعضهم قاموا بممارسة العنف بدرجة أعلى من الأطفال الذين لم يشاهدوا إباءهم أبدا يتضاربون (رمو، ١٩٩٧). (Craig, 1996) وتشير التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة (1989) UN إلى أن ٢٠% من الأزواج الذين عاشوا في أسر يمارس فيها العنف يمارسوا هذا العنف ضد زوجاتهم (عوادة ١٩٩٨). وفي دراسة للمشكلات العنف المنزلي في اليونان والتي احتوت على بيان لعينة قدرت ب (٧٥٠) رجل ، (٦٧٠) أمراه في مدينة أثينا جمعهم من الشباب ، حيث أشار ٢٣٠ منهم كانوا ضحايا العنف المنزلي وهم أطفال ، ١٢ منهم تعرضوا للعنف الجنسي ، ٢ من ثلاث ضربوا من أزواجهم وواحدة من ثلاث ضربوا من إباءهم ، (كريمستينا انتونو باولو Christina Antonopoulou-1999)

تعليق:-

لقد ارجع كورماروفسكي و والر صعوبة الدراسة في مجال الأسرة الي اصطدام الباحث ببعض المحرمات (التابو) و الخرافات المتوارثة التي يستند التغلب عليها جهدا كبيرا لأنها موجودة في عقله هو كما هي موجودة في البيئة. فنحن لا نستطيع أن نلاحظ إلا ما تسمح لنا السنن الاجتماعية بملاحظته.. ولهذا نجد الكتابات عن الأسرة في أي عصر من العصور إنما تعكس المشكلات الأخلاقية لذلك العصر وهو ما يصدق علينا اليوم كما كان يصدق في كل يوم مضى. (كورماروفسكي، والر، M.&Waller, Kormarovsky - 1945).

فيما تقدم من عرض موجز للدراسات العالمية حول العنف المنزلي فأنا نجد إجماع على أن معاناة النساء بسبب التغييرات الاقتصادية (الدخل المادي) وسيادة العادات والتقاليد المكرسة لتبعية المرأة وبالتالي صياغة التشريعات المعبرة عن فلسفة الخضوع تلك تجعل من المرأة ضحية سهلة المنال لظاهرة العنف سوى بأشكاله الجسدية أو النفسية والتي تعتبر اشد

وطئه بسبب من آثارها العميقة المتبقية في شخصية المرأة والتي تلقي بظلالها الثقيلة على سلوكها الغير طبيعي والعنيف نحو أطفالها لاحقاً ونحو نفسها ولقد أشارت العديد من الدراسات الى ان العديد ممن يعانون من مظاهر العنف. سوى رجال. أو نساء قد مروا بخبرات سابقة مؤلمة بهذا الصدود في مراحل الطفولة.

٦- مشكلة الدراسة :-

أن تسارع عجلة التطور التنموية في مدينة عدن (كمشروع المنطقة الحرة free zone) عثرت على أحداث. تغيرات اقتصادية واجتماعية مؤثرة. سوى على الصعيد الفردي أو الأسري ..

حيث نجد ارتفاع معدلات الجريمة في مدينة عدن والتي ارتفعت الجرائم الواقعة على الأثنخاص فيها من (٢٥٨) عام ١٩٩٥ الي (٥٨٨) عام ١٩٩٨. كما تدل الحالات الوافدة إلى مستشفى الأمراض النفسية م/عدن على العلاقة الكبيرة بين مشكلات العنف الأسري وحجم الاضطرابات النفسية. من هنا نجد نحن الاختصاصيين النفسانيين أن الاهتمام بهذه المشكلة والتعمق في دراستها بشكل علمي. وموضوعي سيكون له تأثير كبير على جملة من التصورات والتجليلات العلمية فيما يخص العلاقة بالعديد من الانحرافات السلوكية المرتبطة بالكيان الأسري

٧- أداة الدراسة :-

وشملت على استمارة بيانات إحصائية وهي من أعداد الباحث ، تضمنت البيانات التالية: المستوى التعليمي، الفئة العمرية، حالات العنف المنزلي بحسب الأشهر، تكرار حالات العنف، جهات التبليغ، أشكال العنف. المنزلي، أسباب العنف المنزلي، الإجراءات المتخذة في الشرطة.

٨- منهج الدراسة :-

استخدام الباحث المنهج الوصفي في تناول الموضوع مع إعطاء بغض من الاجتهاد المتواضع في محاولة لتحليل تلك النتائج .

٩- طرق الدراسة :-

تعتبر هذه الدراسة استطلاعية أولية اعتمدت على جمع البيانات الإحصائية المتوفرة لدى مراكز الشرطة في محافظة عدن حول مشكلات العنف الأسري وذلك خلال الفترة

يناير - أغسطس ١٩٩٩. وتم تحديد فرز المشكلات في البيانات على أساس اختيار المشكلات ذات الصلة بالنزاع الأسري (بين الأزواج ، مع الأطفال ، مع ذوي القرب) وبناءاً على هذا التحديد تم رصد (٥١) حالة أمن تصنف ضمن العنف الأسري. هذا وتوضح الجدول المبيّنة أدناه ، ١ ، ٢ ، ٣ لتوصيف الحالات من حيث المستوى التعليمي ، الفئة العمرية ، والوظيفية .

١٠ - نتائج الدراسة و مناقشتها:-

من خلال الجداول المعروضة أدناه و المحتوية على المتغيرات التالية : المستوى التعليمي، الفئة العمرية، الوظيفة، حالات العنف المنزلي بحسب الأشهر، تكرار حالات العنف، جهات التبليغ، أشكال العنف المنزلي، أسباب العنف المنزلي، الإجراءات المتخذة في الشرطة، فإننا سنقوم بمحاولة متواضعة لقراءة و تحليل لغة الأرقام كما هي موضحة أدناه، مع إعطاء وجهة نظرنا لتفسير بعض من تلك المعطيات، على أننا نشير هنا الى انه بسبب ضيق الفترة الزمنية أماناً، فقد اكتفينا بتحديد النسب المئوية، كمعالجة إحصائية أولية.

جدول (١) يحدد المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	الزوج	%	الزوجة	%
أمي	١٤	٢٧,٤	١٤	٢٧,٤
متحرر	٢	٣,٩	٣	٥,٨
ابتدائي	١٧	٣٣,٣	١٥	٢٩,٤
ثانوي	٩	١٧,٦	٦	١١,٧
جامعي	٤	٧,٨	١	١,٩
غير محدد	٥	٩,٨	١٢	٢٣,٥
الإجمالي	٥١	١٠٠	٥١	١٠٠

بالنظر إلى الجدول (١) والذي يبين المستوى التعليمي للعينة ، فإننا نلاحظ ارتفاع في النسبة المئوية عند فئة الأمين لكلى الجنسين

(٢٧,٤ %) مع رجحان لنسبة التأهيل الجامعي لصالح الرجل عن المرأة (٧,٨ %) مقابل (١,٩ %) وهذا من وجهة نظرنا يعزي إلى حداثة التعليم الجامعي الوطني (فرص التأهيل خارج الوطن غير مقبول اجتماعياً للفتيات) .

جدول (٢) : يحدد الفئة العمرية

الفئة العمرية	الزوج	%	الزوجة	%
٢٠-١٥	٢	٣,٩	٥	٩,٨
٢٥-٢١	٥	٩,٨	٨	١٥,٥
٣٠-٢٦	١١	٢١,٥	١٠	١٩,٦
٣٥-٣١	٩	١٧,٦	٥	٩,٨
٤٠-٣٦	٦	١١,٧	٤	٧,٨
٤٥-٤١	٦	١١,٧	٤	٧,٨
٥٠-٤٦	٢	٣,٩	٣	٥,٨
٥٥-٥١	٣	٥,٨	—	—
٦٠-٥٦	٣	٣,٩	—	—
غير محدد	٥	٩,٨	١٢	٢٣,٥
الإجمالي	٥١	١٠٠	٥١	١٠٠

من خلال الجدول رقم (٢) والذي يحدد توزيع الفئات العمرية نجد أن الفئة الثالثة (٢٦-٣٠) سنة هي أعلى الفئات التي قيدت لديها ظاهرة العنف الأسري. في حين أن نجد أن النسبة الإحصائية في تصاعد ابتداء من الفئة الأولى (١٥-٢٠) سنة ثم تتحدر بعد سن (٤٦-٥٠). وهذا منحى طبيعي يعكس الخصائص النموتية العمرية لكل مرحلة.

جدول (٣) يحدد التوزيع الوظيفي

الوظيفة	الزوج	%	الزوجة	%
ربة بيت	—	—	٢٥	٤٩
عاطل	١٣	٢٥,٤	٣	٥,٨
متقاعد	١	١,٩	—	—
عسكري	٦	١١,٧	١	١,٩
موظف حكومي	١٣	٢٥,٤	٩	١٧,٦
قطاع خاص	١٣	٢٥,٤	١	١,٩
غير محدد	٥	٩,٨	١٢	٢٣,٥
الإجمالي	٥١	١٠٠	٥١	١٠٠

من خلال الجدول رقم (٣) نجد أن نمبه كبيرة من النساء هن ربوات بيوت (٤٩%) أي أنهن يعتمدن في مصادر دخلهن المادي على أزواجهن أو إياتهن وهذا مما يشكل عبئاً مادي يصعد من حالة العنف نحوهن، وهذا ما أكدته الدراسات السابقة الوارد ذكرها في الفقرة (٢٠٠-٢) من أن الجانب المادي له دور كبير في مسببات العنف المنزلي. في حين إن العوامل في القطاع الحكومي والخاص والعسكري لا تتجاوز (٢١،٤ %) وهي نسبة ضئيلة تعكس حقيقة وضع المرأة في المجتمع من حيث مستوى المساهمة في الدخل المادي.

جدول (٤) تكرار حالات العنف المنزلي حسب أشهر السنة

التشهر	عدد الحالات	%
يناير	٤	٧,٨
فبراير	٣	٥,٨
مارس	٧	١٣,٧
إبريل	٦	١١,٧
مايو	٤	٧,٨
يونيو	٦	١١,٧
يوليو	٦	١١,٧
أغسطس	١٤	٢٧,٩
الإجمالي	٥١	١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٤) أن حالات العنف الأسري تزداد مع بداية فصل الصيف حيث تبدأ هذه النسبة بالارتفاع من شهر مارس ١٣,٧ % وهو آخر شهر للجو المعتدل في مدينة عدن وتصل أعلى قمة لهذه الظاهرة في شهر أغسطس ٢٧,٩ % وهو أشد شهور السنة حرارة في عدن، وهو ما أكدته دراسة سابقة لنا حول الاستجابات البيولوجية للسلوك العدواني، (البأس، معن ١٩٩٧)

جدول (٥) تكرار حالات العنف المنزلي

عدد العرات	عدد الحالات	%
الأولى	١٧	٣٣,٣
الثانية	٧	١٣,٧
الثالثة	١	١,٩
غير محدد	٢٦	٥٠,٩
الإجمالي	٥١	١٠٠

بحسب الجدول رقم (٥) بصدد تكرار حالات العنف فأننا نلاحظ أن النسبة الأكثر تعود إلى عوامل غير محددة وهذا ربما يعود إلى عدم وجود طريقه صحيحه لارشفة البيانات (خصوصاً الحاسوب) مما يمكن التدقيق في رصد الحالات وحصرها وبالتالي أسترجعها عند الطلب، فالسجلات الموجودة، هي سجلات عامه ولا توجد سجلات خاصة في معالجة المشكلات. ومن جانب آخر هو عدم تجدد العودة إلى أقسام الشرطة مرة أخرى بسبب أيضاً الشعور من عدم الجدوى في التصدي القانوني والجناي للظاهرة (تعتبر قضايا أسرية خاصة).

جدول (٦) : جهات التبليغ عن الحالات

النسبة %	عدد الحالات	النسبة
٥٩,٢	٢٠	الزوجة
٢١,٥	١١	الأقرباء
٥,٨	٣	الجيران
١,٩	١	الأطفال
١١,٧	٦	الزوج

من الجدول رقم (٦) نجد أن الزوجة هي الأكثر تبليغاً عن حالات العنف الأسري ٥٩,٢ % يليها الأقرباء ٢١,٥ %، وفي حالات قليلة يبلغ الجيران (٥,٨%) كما أن هناك حالات كان الأزواج (ذكور) هم المبلغين ١١,٧ % وتركزت بدرجة رئيسية على مشكلات التحريض من قبل الأمهات للتحرش بأبائهم بالضرب والسرقه للأغراض المنزلية، نظير أقدامهم على الزواج بامرأة أخرى.

جدول (٧) : أشكال العنف المنزلي

النسبة %	العدد	الطريقة
٧٦,٤	٣٩	الضرب باليد
٩,٨	٥	بأدوات منزلية
—	—	أدوات حادة
١٣,٧	٧	أخرى
١٠٠	٥١	الإجمالي

من خلال جدول رقم (٧) نلاحظ أن الضرب باليد هو الأكثر شيوعاً من أشكال العنف

المستخدمة ضد المرأة والأطفال ٧٦،٤ % ، ويليه استخدام الضرب بأدوات منزلية ٩،٨ % والمقصود بأخرى هنا هو التهديد بالسلاح أو استخدامه ١٣،٧ % والذي يجري في بعض الأحيان من الأبناء نحو آبائهم ، كرد فعل لعنفهم نحو أمهاتهم .

جدول (٨) : أسباب العنف

السبب	العدد	%
الإنفاق المادي	١٣	٢٥،٤
الشك	٢	٣،٩
الخيانة الزوجية	١	١،٩
ذوي القربى	٥	٩،٨
الأطفال	١	١،٩
الخمور	١٥	٢٩،٤
أخرى	١٤	٢٧،٤
الاجمالي	٥١	١٠٠%

. وعن أسباب العنف التي يوضحها الجدول رقم (٨) نجد إن الإنفاق المادي هو السبب الرئيسي للعنف الأسري حيث تمثل نسبة ٢٥،٤ % من حالات العنف الأسري وهو ما يتفق ودراسة كونجر وأخرين ١٩٩٩ والتي أشارت إلى وجود علاقة مباشرة بين المعاناة الاقتصادية ومشاعر الكراهية لدى الأزواج. تليها الخمور ٢٩،٤ % الخمور وهو ما يتفق مع دراسة جليان - المكسيك ١٩٩٩ وجينوكوزي اليابان ١٩٩٩ والتي تعزي الأسباب في سوء معاملة الأزواج لزوجاتهم إلى الحاجة المادية وظاهرة إدمان الكحول عند الرجال مما يؤدي إلى حالات عنف. أما ما يقصد بالعوامل الأخرى والتي تقدر نسبتها (٢٧،٤ %) فهي الأمراض النفسية والعضوية، الهجرات الداخلية(من الريف إلى المدينة ١٠٠ الخ . في حين نجد أن ذوي القربى يمثلون من حيث تدخلهم ٩،٨ % كسبب للعنف الأسري وتكون الحماية في الغالب هي الطرف في هذه المشكلة.

إلا أنه ما لفت أنظارنا خلال هذه الدراسة الميدانية تفش ظاهرة تعاطي الخمور والتي كانت وراء الكثير من حالات العنف المنزلي سبب تأثير الكحول على مستوى النشاط الإدراك للفرد في العلاقة مع من حوله. وهو ما يتفق مع الدراسات السابقة ، حيث تؤكد كل من شارون

هورن (روسيا) و جينكوكوزمي (اليابان) وآخرين على الدور السلبي الذي يلعبه الكحول في أحداث العنف المنزلي، بسبب تأثيره على الحالة العقلية لمتعاطيه.

جدول (٩) :- إجراءات معالجة العنف المنزلي

الأجراء	العدد	%
الصلح	٨	١٥,٦
التعهد بعدم التكرار	١١	٢١,٥
التنازل	٤	٧,٨
الدفع المادي (الرضوة)	-	-
سجن الزوج	١٥	٢٩,٤
أخرى	١٣	٢٥,٤
الإجمالي	٥١	١٠٠

- وأخيراً نجد في إجراءات معالجة هذه الظاهرة بحسب الجدول رقم (٩) بأن سجن الزوج أو الأبناء المتهمين بالعنف وإحالتهم الي النيابة يمثل النسبة الأعلى (٢٩,٤%) ويرجع ذلك ليس لموقف القوانين وتطبيقاتها من العنف المنزلي بحد ذاته ولكن بسبب من نظرة الشريعة الإسلامية لظاهرة تعاطي الكحول وبالتالي إتخاذ الإجراءات القانونية في الأساس بسبب ذلك ، أو في يخص حالات إطلاق النار أو الإيذاء الجسماني (للشروع في القتل أو السرقة بحسب تصنيف القانوني الجنائي) في حين أن نسبة المتعهد بعدم التكرار تمثل ٢١,٥% يليها الصلح ١٥,٦% والذي يتم عبر مراكز الشرطة .

الخلاصة :

من خلال الاستعراض الموجز للدراسات السابقة وقراءة نتائج الإحصاءات المعطية بسجلات الشرطة ، فأننا يمكن أن نقول بأن هذه الظاهرة المقلقة بحاجة الى مزيد من الدراسة و التمحيص خصوصاً مع تصاعد مؤشرات العنف داخل المجتمع عموماً و الأسرة كنوات خصوصاً.. وان مؤشرات العنف تتزايد بالذات في ظل التأثير المشوه للاستهلاك الخاطئ لأنماط السلوك الغربية المستورد عبر الأطباق الفضائية ، وأيضاً التغييرات المتسارعة في الحياة اليومية الخاضعة لاقتصاد السوق وعلاقة الاستهلاكية ، بالاضافه إلي زيادة التجمعات الحضرية السكانية ، تدني مستوى الدخل والبطالة وتفشي الأمية ومن ثم الفقر وما يعنيه من

أعراض لاتحمد عقباها.

أن هذه الدراسة الأولية لإحصاءات البيانات الشرطوية ، ما هي الأمدخل للجزء الثاني والذي يسير العمل فيه حالياً من خلال إجراء دراسة أكلينيكية ورصد العينات التي تعاني من ظاهرة العنف المنزلي وبالذات العنف نحو المرأة والأطفال .وسيلبيها في المرحلة الثالثة دراسة موقف الرأي العام بمختلف مؤسساته المجتمعية من هذه الظاهرة وهذا مشروع طموح نأمل التوفيق فيه خلال العام ٢٠٠٠ م .انشاء الله.

المراجع

- ١) ألياس محمد علي، من عبد الباري قاسم(١٩٩٧). الاستجابات البيولوجية في السلوك العدوانى ، مجلة الصحة النفسية ، العدد:١٤-١٥،ص: ٣٩-٤٠ ، عدن.
- ٢) احمد رمو(١٩٩٧) اساءة معاملة الطفل. منشورات وزارة الثقافة. دمشق
- ٣) امل العواودة(١٩٩٨)، العنف ضد الزوجة في المجتمع الاردني .رسالة ماجستير الاردنية.
- ٤) البليسي، بشير (١٩٩٥) بحجم مشكلة اساءة معاملة الطفل في المجتمع الاردني ورقة عمل مقدمة الى الندوة لاساءة للطفل ، (بالتعاون مع اليونيسيف).
- ٥) حمود المودي،(١٩٨٠) للتراث الشعبي وعلاقة بالتنمية في البلاد النامية.عالم الكتب ،القاهرة .
- ٦) صفوح الاخرس(١٩٨٠) تركيب العائلة العربية ووظائفها، منشورات وزارة الثقافة،دمشق.
- ٧) محمد ابو عليا(٢٠٠٠)اتجاهات ومناحي لفهم العنف الاسري، الثقافة النفسية، ٤١
- 8) Arthur's. Reber (1995) Dictionary of psychology. Penguin Books, England.
- 9) Attwood,L.(1990)The new soviet man and women. Bloomington:Indiana university press.
- 10) Christina Antonopoulou (1999) Domestic violence in Greece, American psychologist, 54, 63-64.
- 11) Conger,RD et.al(1995). Linking economic hardship to marital quality and instability. Journal of marriage and the family, 52, 643 – 656.
- 12) Craig G,J,(1996),Human development,prentir Hall,inc.
- 13) Edwards ,s.m.(1996)sex and gender in the legal process.London Blackstone press ltd.
- 14) Gillian et. al (1999) changing Community Responses to wife Abuse (Mexico), American psychologist, 54, 41-49.
- 15) Heise, L.(with pitanuy,J.&Germain,A.).1994.Violence against women :Thehidden health burden,World bank discussion paper,Washington,DC:the world bank.
- 16) Junko kozu (1999) Domestic violence in Japan, American psychologist, 54, 50-54.
- 17)Kornarovsky,M.&Walker,W.(1945) Studies of family,American journal sociology,51
- 18) Lenore Walker (1999) psychology and Domestic violence Around the World, American psychologist, 54, 23.

- 19) Liss,M.&Stahly,G.(1993). Domestic violence and child custody.In.M.
- 20) Lorenz F.O. et.al (1991) Economic pressure and marital quality, an illustration of the Variance problem in the causal modeling of family processes. Journal marriage and family, 53, 375 – 388.
- 21)Macionis.j.j(1995),Sociology.Prentice Hall,Englewood cliffs.
- 22) Mary Ellsberg et. al (1999) Domestic violence and Emotional Distress Among Nicaraguan women. American psychologist, 54,30-36.
- 23) Paula T. Mcwhirter (1999). Domestic violence in Chile. American psychologist, 54, 37-40.
- 24) Sharon Horne (1999). Domestic violence in Russia, American psychologist 54, 55-61
- 25) Sherman ,L.W.,&Berk,R.A(1984) The specific deterrent effects of arrest for domestic assault, American sociological Review,49,261-271.
- 26)Woolfolk,A.E(1998),Educationpsychology.Allyn and Bacon,
- 27)U.N.(1989) ,Violence against women in the family.
- 28)U.N.(1993)Convention on theelimination of all forms of discrimination against women.
- 29)U.N.(1996) The Beijing Declaration and the platform for action.